

مجلة العلوم القانونية والاجتماعية

Journal of legal and social studies

Issn: 2507-7333

Eissn: 2676-1742

النظام الضريبي للأرباح غير التجارية المستحدث وفق قانون المالية 2022

دراسة تحليلية

**The tax regime for non-commercial profits established in accordance with  
the 2022 finance law  
An analytical study**

سايب رامي<sup>1\*</sup>، قلاب ذبيح لياس<sup>2</sup>

<sup>1</sup> المركز الجامعي سي الحواس بريكّة، (الجزائر)، rami.saib@cu-barika.dz

<sup>2</sup> جامعة 08 ماي 1948 قالمة، (الجزائر)، kd\_lies@hotmail.com

تاريخ النشر: 2022/09/01

تاريخ القبول: 2022/08/12

تاريخ ارسال المقال: 2022/06/06

\* المؤلف المرسل

**الملخص:**

الهدف من الدراسة هو تحليل النظام الضريبي للأرباح غير التجارية بعد التعديلات الجبائية في قانون المالية لسنة 2022 ودراسة وتحليل أنواع الضرائب واجبة الدفع وفق هذا النظام، وبيان الأهمية المتزايدة لهذه الإشكالية، وتسعى إلى دراسة عدالتها وقابليتها للتطبيق.

من أهم نتائج المتوصل إليها من هذه الدراسة أن الضريبة على الدخل الإجمالي IRG صنف الأرباح غير التجارية هي عادلة وقابلة للتطبيق كغيرها من الأصناف الأخرى، مع ضرورة مراجعة ورفع النسبة المسموح بخصمها في حالة عدم وجود الوثائق الثبوتية للنفقات الضرورية لممارسة المهنة، وأن الضريبة على الدخل الإجمالي IRG<sub>S</sub> صنف الأجور هي عادلة وقابلة للتطبيق من طرف أصحاب المهن غير التجارية، أما الرسم على القيمة المضافة TVA فلا يمكن تحويل عبئها الضريبي للمستهلك النهائي، وهي غير قابلة للتطبيق.

**الكلمات المفتاحية:** قانون المالية؛ الأرباح غير التجارية؛ الضريبة على الدخل الإجمالي؛ النظام الضريبي.

**Abstract**

The objective of the study, is to analyze the tax system for non-commercial profits after the tax modifications of the finance law for the year 2022, and to study and analyze the types of taxes to be paid according to this system, such problem arouses growing interest, and militates to seek to study its justice and its applicability.

One of the most important conclusions of this study is that, the global income tax IRG, it is fair and applicable, like all the other varieties, with the need to review and increase the percentage authorized to deduct in the case of lack of supporting documents for the necessary expenses, and the comprehensive income tax of the salary category is fair and applicable, but for the TVA, its tax burden cannot be transferred to the final consumer, it is not applicable.

**Keywords:** Finance Law؛ Non- commercial؛ profits tax on gross ؛income tax system.

## مقدمة:

من بين التعديلات على النظام الجبائي، الواردة في قانون المالية لسنة 2022، استحداث النظام الضريبي للأرباح غير التجارية وإخضاعهم للنظام المبسط، مثل الأطباء، المحامين، المحضرين قضائيين وغيرهم، حيث بدءا من جانفي 2022، تم استثناء هذه الفئة من المكلفين من نظام الضريبة الجزافية الوحيدة IFU، وذلك استنادا لأحكام المادة: 73 من قانون المالية لسنة 2022، المعدلة والمتممة لأحكام المادة 282 مكرر 1 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، حيث سيخضع أصحاب المهن غير التجارية للنظام المبسط، وذلك بغض النظر عن مقدار دخلهم المهني المحقق خلال السنة المالية، حيث حدد قانون المالية لسنة 2022، أنواع المداخل الخاضعة للضريبة على الدخل الإجمالي صنف أرباح المهن غير التجارية، والإعفاءات ضمن هذه الفئة، وأنواع الضرائب الخاضعين لها، كما حدد الواجبات الضريبية والمحاسبية المطبقة على أصحاب المهن غير التجارية.

ولكن بمجرد صدور قانون المالية لسنة 2022، والذي يحدد النظام المبسط للأرباح غير التجارية، قامت العديد من المنظمات والنقابات المهنية لاسيما نقابة المحامين، والغرفة الوطنية للمحضرين القضائيين وغيرهم بالاحتجاج على النظام الجبائي الجديد الوارد في قانون المالية لسنة 2022، مطالبة بتعديله في قانون المالية التكميلي لسنة 2022 أو إلغائه، حيث ترى تلك المنظمات والنقابات المهنية أن النظام الجبائي الجديد المستحدث غير عادل ومجحف في حقهم؛ وبناء على العرض المقدم تتضح لنا معالم إشكالية الدراسة .

## إشكالية الدراسة

بناء على ما سبق يمكننا عرض إشكالية الدراسة المتمثلة فيما يلي:

"هل النظام الضريبي للأرباح غير التجارية المستحدث وفق قانون المالية 2022 عادل وقابل للتطبيق"

## فرضية الدراسة

بنية هذه الدراسة على أساس الفرضية التالي:

النظام الضريبي للأرباح غير التجارية المستحدث وفق قانون المالية 2022 عادل وقابل للتطبيق.

## أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى عرض النظام الضريبي المستحدث وفق قانون المالية لسنة 2022، وتبيان أنواع الضرائب واجبة الدفع من طرف المكلفون بها، وتحليل كل نوع من أنواع الضرائب ودراستها من ناحية العدالة وقابليتها للتطبيق.

## أسلوب الدراسة

اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال عرض مختلف الأطر القانونية والتنظيمية الخاصة بنظام الضرائب للأرباح غير التجارية، كما يتم تحليل المعلومات المجمعة لاستخلاص النتائج والإجابة على إشكالية الدراسة.

## المبحث الأول: عموميات حول الضرائب

نتناول في هذا المبحث كل من تعريف الضريبة بصفة عامة، ومن ثم استخراج خصائصها، ثم نتطرق بعد ذلك لتعريف الدخل والضريبة على الدخل الإجمالي.

### المطلب الأول: تعريف الضريبة

هي اقتطاع مالي إلزامي ونهائي تحدده الدولة دون مقابل بغرض تحقيق الأهداف العامة (محزري، صفحة 13)، وهي عبارة عن مبلغ مالي تقوم الدولة بفرضه على المكلف بصورة إجبارية وبدون مقابل في سبيل إنفاقه على المصلحة العامة (بوزيدي، 2007، صفحة 8). كما تعرف بأنها ذلك الأداء المالي الإجباري الذي يدفعه الملزم بها وبصفة نهائية وبدون مقابل لتحقيق تغطية النفقات العمومية. (الصغير، 1999، صفحة 53)، وأيضا هي الاقتطاع المالي الذي يلزم الأشخاص بأدائه للسلطات العامة بصفة نهائية دون مقابل بغرض تحقيق نفع عام. (فهود، 1982، صفحة 268) وعليه فهي ما تحصله الدولة جبرا، من الأفراد دون مقابل خاص يعود عليهم، لاستخدامه في أدائها لوظائفها، وتعتبر الضرائب من أهم الإيرادات العامة للدولة الحديثة لما تمتاز به من وفرة الحصيلة، حيث تعتمد الدولة عليها في تغطية معظم نفقاتها العامة، ولأن الدولة تحصلها من المكلفين دون مقابل خاص يعود عليهم، واستخدام الضريبة في الوقت الحديث لا يقتصر على كونها إيرادا ماليا للدولة فقط، وإنما أيضا لاستخداماتها الأخرى في تحقيق الأهداف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للدولة. (الشايحي، 2005، صفحة 44).

### المطلب الثاني: خصائص الضريبة

من خلال التعريفات السابقة يمكن استخلاص الخصائص التالية:

**الضريبة اقتطاع مالي:** خلافا لما كان سائدا قديما حيث كانت الضريبة تفرض عينيا، ذلك نتيجة لعدم سيادة الاقتصاد النقدي، ومع التقدم الاقتصادي والاجتماعي وظهور عيوب الضرائب العينية وصعوبة جبايتها، أخذت الضريبة صفة الاقتطاع النقدي من مال المكلف.

**الضريبة فريضة جبرية:** أي أن المكلف ليس جزءا في دفع الضريبة بل أن السلطات العامة، هي التي تحدد مقدارها، وكيفيةها، وموعد دفعها.

**الضريبة تفرض من قبل الدولة:** حيث تفرضها الدولة وفقا لقواعد قانونية تحددتها، إذ لا يمكن أن تفرض أو تعدل أو تلغي إلا بقانون فالإدارة الجبائية لا يحق لها إلا جباية الضرائب المسموح بها.

**الضريبة تفرض وفقا للقدرة التكاليفية للمكلفين:** إن الضريبة تفرض على الأشخاص تبعا لقدراتهم المالية فهي طريقة لتقسيم الأعباء بين الأفراد وفق قدراتهم التكاليفية.

**تفرض بلا مقابل ومن أجل تحقيق منفعة عامة:** إن المكلف الذي يدفع الضريبة لا يحصل على منفعة مباشرة فالفكر المالي يرى أن الضريبة هي تضامن اجتماعي أي تفرض على كل الأفراد بغض النظر على المنافع التي تعود عليهم.

### المطلب الثالث "تعريف الدخل"

يعرف الدخل بأنه ثروة قابلة للتقويم النقدي، يحصل عليه الممول بصفة دورية من مصدر قابل للبقاء يمكنه من إشباع حاجاته باستهلاكها دون المساس بماله الأصلي. (الحاج، 1999، صفحة 59)؛ ويعرف الدخل من الناحية الضريبية بأنه قيمة نقدية أو قابلة للتقدير النقدي يتحقق بصورة دورية ومنتظمة من مصدر مستمر أو قابل للاستمرار، أما الدخل الإجمالي فهو كافة القيم النقدية أو القابلة للتقدير النقدي التي يحصل عليها الشخص الطبيعي نتيجة استغلاله مصدرا من مصادر الثروة (العمل أو رأس المال أو كلاهما معا)؛ ويقصد بالدخل الصافي قيم الدخل الإجمالي مخصوما منها المبالغ (التكاليف) الضرورية للحصول على الدخل. (الديوان الوطني للتعليم والتكوين عن بعد، صفحة 02)

### المطلب الرابع: تعريف الضريبة على الدخل الإجمالي

الضريبة على الدخل الإجمالي هي ضريبة واحدة على مجموع الدخل الذي يحققه الفرد من مصادر متعددة ولقد عرفها المشرع الجزائري في نص المادة الأولى من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة في الجزء الأول ضمن باب الضرائب لحساب الدولة كما يلي: "تؤسس ضريبة سنوية وحيدة على دخل الأشخاص الطبيعيين تسمى الضريبة على الدخل الإجمالي وتفرض هذه الضريبة على الدخل الصافي الإجمالي للمكلف بالضريبة، المحدد وفقا لأحكام المواد من 85 إلى 89 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة" ؛ وهي تطبق على دخول وأرباح المكلف بالضريبة التي يحققها أو التي يحصل عليها كل سنة كما نصت على ذلك المادة 2 من نفس القانون. (قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، 2022، صفحة 10)

### المبحث الثاني: النظام الضريبي للأرباح غير التجارية

نتناول في هذا المبحث تعريف الأرباح الخاضعة لنظام للأرباح غير التجارية، والإعفاءات الضريبية ضمن هذه الفئة، والنظام الجبائي المطبق على المهن غير التجارية وواجباتهم الجبائية والمحاسبية.

### المطلب الأول: تعريف الأرباح الخاضعة للضريبة

تعتبر كمداخيل متأتية من ممارسة مهنة غير تجارية، أرباح المهن الحرة، والوظائف والمهام التي لا يتمتع أصحابها بصفة التاجر، وكذا كل المهن والمستثمرات المدرة للأرباح، والتي لها مصادر كسب لا تنتمي إلى صنف آخر من الأرباح والمداخيل. (قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، 2022، صفحة 14)

الأرباح الخاضعة للضريبة على الدخل الإجمالي ضمن فئة أرباح المهن غير التجارية:

تعتبر أرباح متأتية من ممارسة مهن غير تجارية أو كدخل مماثلة لأرباح غير تجارية كل من: (المديرية العامة للضرائب ، 2022، صفحة 2)

– أرباح المهن الحرة؛

– الوظائف والمهام التي لا يتمتع أصحابها بصفة التاجر؛

– الأرباح الناتجة عن الأشغال، والإستغلالات المدرة للأرباح وكل مورد للربح غير المرتبط بأي فئة أخرى من

المداخيل أو الأرباح؛

- ربيع عائدات المؤلف التي يتقاضاها الكاتب و المؤلفون الموسيقيون وورثتهم أو الموصى لهم بحقوقهم؛
- الربيع التي يتقاضاها المخترعون من منح رخصة الاستغلال لشهاداتهم أو بيع علامات الصنع أو طرق صيغ الإنتاج أو التنازل عنها.

### المطلب الثاني: الإعفاءات الضريبية ضمن فئة أرباح المهن غير التجارية:

نص قانون المالية لسنة 2022 على الإعفاءات الضريبية ضمن فئة أرباح المهن غير التجارية كما يلي: (المديرية العامة للضرائب ، 2022، صفحة 2)

- أرباح المهن غير التجارية، المحققة من طرف الشباب أصحاب الاستثمارات، والمستفيدون من أنظمة دعم التشغيل، التي تسيروها " الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية " أو " الصندوق الوطني للتأمين على البطالة " أو " الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر " وذلك لمدة ثلاث سنوات؛
- أرباح المهن غير التجارية المحققة في منطقة الجنوب، والتي تستفيد من مساعدة صندوق تسيير عمليات الاستثمار العمومي، المسجلة بعنوان ميزانية تجهيز الدولة وتطوير مناطق الجنوب والهضاب العليا وذلك لمدة عشر سنوات؛
- المدخيل الناتجة عن عمليات تصدير السلع والخدمات؛
- المدخيل التي تم استخدامها خلال سنة تحقيقها، في المساهمة في رأسمال شركات إنتاج السلع و لأشغال أو الخدمات؛
- المبالغ المحصلة في شكل أتعاب وحقوق المؤلفين و المخترعين المتعلقة بالأعمال الأدبية و العلمية والفنية والسينمائية، من قبل الفنانين و المؤلفين والملحنين والمخترعين الذين يوجد موطن تكليفهم بالجزائر.
- كما يستفيد أصحاب المهن غير التجارية، المؤهلين للاستفادة من أنظمة دعم التشغيل في مرحلة إنجاز مشاريعهم الاستثمارية من الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة.

### المطلب الثالث: النظام الجبائي المطبق على المهن غير التجارية

يتبع المكلفون بالضريبة الذين يمارسون المهن غير التجارية للنظام المبسط للمهن غير التجارية ويخضعون لما يلي:

1. الضريبة على الدخل الإجمالي صنف الأرباح غير التجارية والتي يتم حسابها وفقا الجدول التصاعدي المنصوص عليه في المادة 104 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة يتم التصريح بهذه الضريبة وتسديدها لدى مصلحة الضرائب لمكان تواجد النشاط؛
  2. الرسم على القيمة المضافة، بمعدل 9 % أو 19 % وذلك حسب طبيعة العملية المنجزة.
- أما فيما يخص الرسم على النشاط المهني، فحسب أحكام المادة: 57 من قانون المالية لسنة 2022، المعدلة والمتممة لأحكام المادة: 217 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، فإن مداخيلهم المهنية تتواجد خارج مجال تطبيق هذا الرسم.

## الفرع الأول: الواجبات الضريبية المطبقة على أصحاب المهن غير التجارية

حسب أحكام قانون المالية لسنة 2022، يلتزم المكلفون بالضريبة الممارسين لمهنة غير تجارية، بدأ من جانفي 2022 بواجبات الضريبة التالية:

1. القيام باكتتاب شهري عن طريق جدول إشعار بالدفع (تصريح سلسلة 50<sup>o</sup>Gn)، في أجل أقصاه العشرين من الشهر الذي يلي الشهر الذي تحققت خلاله الإيرادات المهنية مع توضيح مبلغ الإيرادات المحققة وتسديد الحقوق الموافقة لها بعنوان الرسم على القيمة المضافة TVA؛ كما يتضمن هذا التصريح قيمة المبلغ الإجمالي للأجور المدفوعة ومبلغ الاقتطاعات بعنوان الضريبة على الدخل الإجمالي فئة الأجور؛
2. القيام باكتتاب التصريح الخاص، في أجل أقصاه 30 أفريل من كل سنة، متضمن المبلغ المضبوط لأرباحهم الصافية الخاضعة للضريبة على الدخل الإجمالي ضمن فئة الأرباح غير التجارية، من حاصل فائض القيمة بين الإيرادات الإجمالية والنفقات الضرورية لممارسة المهنة. وتتضمن النفقات القابلة للخصم على وجه الخصوص :
  - إيجار المحلات المهنية ؛
  - الضرائب والرسوم المهنية التي يتحملها المكلف بالضريبة بصفة نهائية؛
  - الإهلاكات المنجزة وفقا للقواعد المطبقة على نظام الأرباح الصناعية و التجارية.
 غير أنه في حالة عدم وجود تبريرات لجميع النفقات الضرورية لممارسة المهنة يسمح بخصم مبلغ جزائي قدره 10 % من إجمالي الإيرادات المصرح بها.
3. اكتتاب التصريح بالضريبة على الدخل الإجمالي سلسلة 1<sup>o</sup> Gn في أجل أقصاه 30 أفريل من كل سنة، لدى مصلحة الضرائب التابع لها موطن التكاليف، يجب أن يتضمن هذا التصريح أرباح المهن غير التجارية، وأي مداخيل أخرى تابعة لباقي أصناف الضريبة على الدخل الإجمالي إن وجدت. يمثل مبلغ الضريبة على الدخل الإجمالي المتعلق بالأرباح المهنية، المصرح به والمسدد لدى مصلحة الضرائب لمكان تواجد النشاط دينا ضريبيا يتم خصمه من مبلغ الضريبة على الدخل الإجمالي، و الذي يتم تصفيته من طرف المصالح الجبائية التابع لها موطن التكاليف.

## الفرع الثاني: الواجبات المحاسبية للمهن الحرة

المكلفون بالضريبة الممارسين للمهن غير التجارية ملزمون بمسك الوثائق التالية:

1. دفتر يومي ومؤشر وممضي من طرف المصلحة المسيرة، يظهر تفاصيل مداخيلهم ونفقاتهم المهنية؛
2. سجل مؤشر وممضي من طرف المصلحة المسيرة مدعما بسندات الإثبات الموافقة يتضمن:
  - تاريخ الاقتناء أو الإنشاء وسعر تكلفة المعدات المخصصة لممارسة مهنتهم؛
  - مبلغ الإهلاك المطبق على هذه المعدات؛
  - سعر وتاريخ التنازل عن هذه المعدات.

## المبحث الثالث: دراسة وتحليل فرضية الدراسة

من خلال الدراسة النظرية السابقة تمكنا من تحديد أنواع الضرائب واجبة الدفع من طرف المكلفون وفق النظام الضريبي للأرباح غير التجارية وهي :

1. الضريبة على الدخل الإجمالي IRG صنف الأرباح غير التجارية؛

2. الضريبة على الدخل الإجمالي IRG<sub>S</sub> صنف الأجور؛

3. الرسم على القيمة المضافة TVA؛

لذلك سوف نقوم بدراسة وتحليل كل نوع على حدة ومن ثم يتم اختبار صحة فرضية الدراسة والتي تنص على " النظام الضريبي للأرباح غير التجارية المستحدث وفق قانون المالية 2022 عادل وقابل للتطبيق "

المطلب الأول: الضريبة على الدخل الإجمالي صنف الأرباح غير التجارية:

يتم تحديد الأرباح السنوية من خلال حصر الإيرادات والنفقات اللازمة لتحقيقها يوما بيوم في دفتر خاص مؤشر وممضي من طرف المصلحة المسيرة (مصلحة الضرائب)، حيث يظهر هذا الدفتر تفاصيل مداخيلهم ونفقاتهم المهنية، أما في حالة غياب الوثائق التبريرية للنفقات الضرورية لممارسة المهنة يسمح بخصم مبلغ جزائي قدره 10 % من إجمالي الإيرادات المصرح بها، ومنه فإن الربح السنوي الخاضع للضريبة يحسب بالعلاقة التالية:

الربح السنوي الخاضع للضريبة = الإيرادات المصرح بها - النفقات (المبررة بالوثائق)

وبعد تحديد الربح الخاضع للضريبة يتم تحديد مقدار الضريبة المستحقة وفق الجدول التصاعدي بالشرائح المنصوص عليه في المادة: 104 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة التالي:

معدل الضريبة	قسط الدخل الخاضع للضريبة
0 %	لا يتجاوز 240.000 دج
23 %	من 240.001 إلى 480.000 دج
27 %	من 480.001 إلى 960.000 دج
30 %	من 960.001 إلى 1.920.000 دج
33 %	من 1.920.001 إلى 3.840.000 دج
35 %	أكثر من 3.840.000 دج

وبما أن هذا الجدول تخضع له جل المداخيل السنوية بما فيها صنف الأجور، فهذه الضريبة هي تصاعدية بالشرائح أي أن الدخل السنوي يتم تقسيمه إلى شرائح، وتخضع كل شريحة لنسبة محددة، ومجموع هذه القيم هي مقدار الضريبة الإجمالي المستحقة، وبالتالي سوف يتناسب مقدار الضريبة المستحقة مع الدخل الصافي المحقق. إلا أنه في حالة عدم وجود الوثائق التبريرية للنفقات الضرورية للمهنة المبينة سابقا، فيسمح في هذه الحالة بتخفيض بنسبة 10% من الإيرادات السنوية المصرح بها، أي اعتبار 90 % من إجمالي الإيرادات ربح صافي وهو مبالغ فيه نوع ما.



ومنه يمكن استنتاج أن الضريبة على الدخل الإجمالي IRG صنف الأرباح غير التجارية هي عادلة وقابلة للتطبيق كغيرها من الأصناف الأخرى، مع مراجعة النسبة المسموح بخصمها في حالة عدم وجود النفقات التبريرية.

### المطلب الثاني: الضريبة على الدخل الإجمالي IRGs صنف الأجور

حسب النظام الضريبي للأرباح غير التجارية يعتبر المكلفون حسب هذا النظام مكلف قانوني فقط وليس مكلف فعلي، فهو وسيط بين مصلحة الضرائب والأجراء العاملين عنده في المهنة، فهو ملزم قانونا بالقيام بالانقطاع من المصدر من قيمة المبلغ الإجمالي للأجور المدفوعة، وتحديد مبلغ الانقطاعات بعنوان الضريبة على الدخل الإجمالي فئة الأجور والتصريح بها ودفعها شهريا.

ومنه يمكن استنتاج أن الضريبة على الدخل الإجمالي IRGs صنف الأجور هي عادلة وقابلة للتطبيق.

### المطلب الثالث: الرسم على القيمة المضافة TVA

إن الرسم على القيمة المضافة TVA هي ضريبة غير مباشرة، يتحمل عبئها الضريبي المستهلك النهائي وهو المكلف الفعلي (ولذلك تسمى ضرائب على الاستهلاك)، أما أصحاب الأرباح غير التجارية كما في هذه الحالة، فهم مكلفون قانونا فقط أي وسيط بين المستهلك النهائي لمنتجاتهم وخدماتهم، ولا يتحمل عبئها الضريبي، بحيث بعد تحصيل قيمة TVA على المنتجات والخدمات والأتعاب، ينقص منها TVA المدفوعة على المشتريات والخدمات، والفارق بينهما يسدد إلى مصلحة الضرائب، وفي حالة العكسية أي أن قيمة TVA على المشتريات أكبر من قيمة TVA على المنتجات والخدمات والأتعاب، يصبح رصيد مرحل يسوى في التصريح الموالي وهكذا.

ولكن الإشكال المطروح عند أصحاب الأرباح غير التجارية، فهو في إدراج الرسم على القيمة المضافة TVA بنسبة 9 % أو 19 % وذلك حسب طبيعة العملية المنجزة، في قيمة المنتجات والخدمات والأتعاب المقدمة، وإقناع المستهلكين سواء كانوا مرضي أو متقاضين وغيرهم بأنهم ملزمون بدفع هذه النسبة خلافا لمبلغ الأتعاب أو الخدمة، وأن سبب ارتفاع مبلغ أتعابهم وخدماتهم هي ضريبة مستحقة للدولة هذا من جهة .

من جهة أخرى، هل سوف يحصل أصحاب المهن والأرباح غير التجارية على الوثائق الثبوتية التي تبرر قيمة الرسم على القيمة المضافة TVA المدفوعة على المشتريات والخدمات الأخرى الضرورية لممارسة المهنة.

في هذه الحالة سوف يضطر أصحاب المهن والأرباح غير التجارية على عدم إدراج قيمة الرسم على القيمة المضافة TVA لقيمة منتجاتهم وخدماتهم وأتعابهم، وبالتالي سوف يتحمل أصحاب المهن والأرباح غير التجارية العبء الضريبي لها، ولا يمكنهم تحويلها.

ومنه يمكن استنتاج أن الرسم على القيمة المضافة TVA لا يمكن تحويل عبئها الضريبي للمستهلك النهائي وهي غير قابلة للتطبيق.

## الخاصة:

بعد عرض أهم التعديلات الواردة في قانون المالية لسنة 2022، والخاصة بالنظام الضريبي للأرباح غير التجارية، حيث سيخضع أصحاب المهن غير التجارية للنظام المبسط، وذلك بغض النظر عن مقدار دخلهم المهني المحقق خلال السنة المالية، وبعد دراسة أنواع المداخل الخاضعة للضريبة على الدخل الإجمالي صنف أرباح المهن غير التجارية، والإعفاءات ضمن هذه الفئة، وأنواع الضرائب الخاضعين لها، والواجبات الضريبية والمحاسبية على أصحاب المهن غير التجارية.

## نتائج الدراسة

وبعد دراسة وتحليل أنواع الضرائب الواجبة على أصحاب المهن غير التجارية واختبار فرضية الدراسة توصلنا لمجموعة من النتائج وهي:

1. الضريبة على الدخل الإجمالي IRG صنف الأرباح غير التجارية هي عادلة وقابلة للتطبيق كغيرها من الأصناف الأخرى.
2. ضرورة مراجعة ورفع النسبة المسموح بخخصها في حالة عدم وجود الوثائق الثبوتية للنفقات الضرورية لممارسة المهنة؛
3. أن الضريبة على الدخل الإجمالي IRGs صنف الأجور هي عادلة وقابلة للتطبيق من طرف أصحاب المهن غير التجارية؛
4. أن الرسم على القيمة المضافة TVA لا يمكن تحويل عبئها الضريبي للمستهلك النهائي، وهي غير قابلة للتطبيق.

## توصيات الدراسة

نقترح مراجعة قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة فيما يخص صنف الأرباح غير التجارية وذلك بمراجعة نسبة النفقات الضرورية لممارسة المهنة المسموح بخخصها في حالة عدم وجود الوثائق التبريرية، كما نقترح إعفاء أصحاب المهن غير التجارية من تكليفهم بتحصيل ودفع الرسم على القيمة المضافة TVA.

## المراجع:

1. الديوان الوطني للتعليم والتكوين عن بعد(2007). الضريبة على الدخل الإجمالي. الجزائر.
2. المديرية العامة للضرائب . (2022). بيان متعلق بالضريبة على الدخل الإجمالي صنف الأرباح غير التجارية . الجزائر.
3. حسين الصغير. (1999). دروس في المالية العامة والمحاسبة العمومية. الجزائر: دار المحمدية.
4. حميد بوزيدي. (2007). جباية المؤسسات. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
5. طارق الحاج. (1999). المالية العامة. الجزائر: دار صفاء للنشر والتوزيع.
6. قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة. (2022). قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة. 10. الجزائر.
7. محمد عباس محرز. إقتصاديات الجباية والضرائب. الجزائر: دار هرمة.
8. محمد فرهود. (1982). علم المالية العامة. الرياض، السعودية: معهد الإدارة العامة.
9. وليد خالد الشايجي. (2005). المالية العامة الإسلامية. عمان، الأردن: دار النفائس.